البطالة طويلة المدة: بين أسباب الامتداد و واقع التشغيل (عينة بطالين لطالبة و طالبات قسم اللغة العربية)

أ. سعدي حسينة

إن اللغة ليست مجرد أداة تواصل بل هي تعبير عن ثقافة و عن تاريخ و عن هوية١،حدّدت في المجتمعات العالم الثالث(المستعمرة) بمفهوم الهوية الوطنية و الثقافية و التي تعتبران أداتين ايديولوجيتين بين يدي الدولة الوطنية المستقلة تستعملهما عند فشل سياق أي مسار تنموي ذي طبيعة اقتصادية بغية تغطية الواقع الاجتماعي المتأزم٢ ،علما أنَّ قضايا اللغة كلغة رسمية متعلقة بمسألة الهوية المجتمعية المرتبطة بوجود المجتمع عموما٣،مما جعل حكومات الوطن العربي تنشغل بقضية التعريب و تعميم اللغة العربية في مختلف القطاعات و الادرات بغية المحافظة على مقومات هويتها الحضارية و مواكبة التطورات التكنولوجيا و العلمية و التقنية الحاصلة في العالم خاصة و أن الاقتصاد الجديد قائم على المعلومات و المعرفة و الرقمية و هذا ما حدَدَهُ تعريف منظمة اليونسكو لاقتصاد المعرفة في مطلع التسعينات٤ و الذي يشمل الاستثمار العقلاني في الرأسمال الغير ملموس كقطاع التربية و التعليم و الصحة و البحث العلمى حيث تبقي الغاية المنشودة إعداد الرأسمال البشري المبدع و المبتكره ،علّمًا أن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية قامت بدراسة تكشف فيها عن مدي حجم استثمار البلدان المتقدمة في اقتصاد المعرفة حيث قدرت نسبة استثمار الاتحاد الأوربي في هذا المجال سنة ١٩٩٥بـــ ٤٨،٤ بالمئة في حين تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ٥٥،٣ بالمئة أما ألمانيا فتمثل نسبة ٥٨،٩ بالمئة٦،مما يؤكد على أهمية جودة التعليم العالي من أجل إقامة مجتمع المعرفة و ذلك حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية المنعقد في سنة ٢٠٠٣ و الذي يقدم رؤية استراتجية لإقامته كمشروع تحول المجتمع العربي، ١٧الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير منظومة التعليم العالى و اصلاحه بما يتوافق و تحديات العولمة مما يستلزم ضرورة ربط التخطيط التربوي بخطط التنمية و تحقيق معايير الجودة٨ و ذلك لبقاء الشعوب و استمرار وجودها٩ بتطوير لغتها و جعلها لغة علم ومعرفة ،

لأن الإرتقاء بها وفق انتهاج سياسة لغوية رشيدة يجعلها فيما بعد عاملا مساهما في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية١٠،مما يقتضي ضرورة إخراج اللغة العربية من مستنقع الصراع الايديولوجي و سحب التعريب من مختبر السياسين و تحويله إلي مختبر اللغوين و العلماء، لأن التجربة السورية الرائدة في تعريب العلوم و الطب أكدت جدارة اللغة العربية في مواكبة العلوم ١١و نفي القول الزائف بأنها لغة عواطف و شعر و أن المتكلم بها و المتعلم لا يمكنه التعايش مع التطور و هو لا يصلح لأية مسؤولية ذات الصلة بالمعارف و العلوم و لاسيما المعاصرة منها١٢.و هذا ما نلتمسه في واقع التعليم في الجزائر لطلبة و خريجي أقسام اللغة العربية و الآداب و ما يحمله المتخصصون في العلوم التقنية و اللغات الأجنبية من تماثلات سلبية لهذه الفئة و الجزم بأنهم راجعيون و أقل كفاءة نظرا لإجراءات المتخذة في عملية التوجيه المدرسي بحيث التكوين في هذه الشعبة يكون في الخانة الأخيرة من ترتيب الشعب ،لأن أصحاب المعدلات الضعيفة في شهادة البكالوريا يوجهون لهذا التخصص سواء كانوا طلبة جدد أو أعيد توجيههم بعد ما رفضت ملفاتهم في تخصصات أخري١٣. وهم يستقبلون بالآلاف و يمثلون في الموسم الجامعي لسنة(٢٠٠٩-٢٠١٠) ٢١٤٥٢ طالبا في حين يمثل طلبة العلوم الاجتماعية٣١١٧٦ طالبا أما طلبة علوم التسيير و التجارة و الاقتصاد ٣٦٦٥٦ يمثلون طالبا أما طلبة العلوم القانونية فيمثلون ٢٢٣٤٣١ طالبا،مما يؤكد كثرة الطلب على الوظائف ذات التخصصات الانسانية على عكس غيرها من الوظائف التي في واقع التشغيل لا تجد من يشغلها في كثير من الأحيان مما يستلزم على الحكومة الجزائرية الاستعانة باليد

العاملة الأجنبية خاصة و أن مستوي كفاءة الطالب الجزائري متدنية مع وجود تخصصات ليس لها ارتباط وثيق باحتياجات التنمية ،مما يقود بطلبة الشعب الانسانية إلى امتداد مدة البحث عن عمل و بقائهم في بطالة مزمنة أي طويلة المدّة و التي تعرف حسب منظمة العمل الدولية على أنها البطالة التي تدوم من سنة و أكثر إذ تعبر عن بطالة هيكلية ناتجة عن نقص في الانتاج و العمل. و هذا ما يميز البطالة في بلادنا و التي تعرف على أنها تنشئ بسبب ظهور صناعة و انكماش و اختفاء صناعة أخرى عندما تتغير الأذواق أو ينكمش الطلب على السلع مما يزيد من سعة انتشار حجم البطالة . و في خضم هذه المعطيات نحاول الكشف عن مصير الطالبة المتكونين في شعب الآداب و اللغة العربية في سوق العمل وما هي المعيقات الاقتصادية و الاجتماعية المساهمة في امتداد مدّة بطالتهم؟

مما جعلنا نفترض أن التكوين في هذه الشعبة غير مطلوب من قبل المؤسسات الاقتصادية ما عد قطاع التربية مما يؤدي إلى قلة الطلب عليه و امتداد مدّة البطالة لسنوات أو العمل في وظائف مؤقتة و هاشة. كما نفترض أن اللغة العربية غير مطلوبة و أن احتياجات العرض تتطلب التحكم في اللغات الأجنبية كالفرنسية المستعملة في المعاملات الادارية التي من المفروض مُعربة في الجزائر و أن اللغة الانجليزية مطلوبة من قبل المؤسسات الاقتصادية الأجنبية و الخاصة ،مما يدفع بالطالب المتخرج من هذا القسم القيام بتكوينات اضافية و تكميلية لعلها توسع فرص حصوله على وظيفة لائقة و إن كانت هذه التكوينات في الأصل تدرس بلغة المستعمر ،مما يعيق مسار اندماجهم المهني.و لتحقيق هذا الغرض البحثي قمنا بتوزيع ١٠٠ استمارة على الطالبة المتخرجين

بالنسبة لكلاً الجنسين حيث يمثل كليهما ٥٠ حالة و ذلك لسنوات التخرج ما بين(٢٠٠٨-٢٠١٦) حيث يمثل عدد البطالين الذكور بنسبة ٢٥ بالمئة ٪ الذين عرفوا بطالة من (سنة-سنتين) ٥٥ بطالا من مجموع العينة أي ما يعادل٥٥ نسبة ٥٥ أما الإناث فبنسبة ٣٠ بالمئة ،أما الذين عرفوا بطالة من (سنتين-أربعة سنوات) فيمثلون ٣٠ بالمئة من المجموع حيث كلاً الجنسين يمثلون ١٥ حالة،أما الذين عرفوا بطالة أكثر من(أربعة سنوات) فيمثلون نسبة١٥ بالمئة الذكور بـــ ١٠ حالات في حين الإناث تمثلن ٥ حالات فقط. و التي يعتبرها كلاً الجنسين وضعية عابرة حيث يمثل الذكور نسبة٥٢ بالمئة في حين تمثلن الإناث نسبة ٥٨ بالمئة على غرار البطالون الذين يعتبرونها حالة مزمنة ،الذكور يمثلون نسبة ٤٨ بالمئة في حين الإناث تمثلن نسبة ٤٢ بالمئة. و عليه يعرف هؤلاء فترة البطالة على أنها فترة لإعادة النظر في أهداف الحياة ، الإناث بنسبة ٤٠ بالمئة في حين الذكور بـــ ٣٢ بالمئة كذلك ما يميز الاناث عن الذكور أنهن تعتبرن هذه الأخيرة فترة ملل و فراغ حيث نسجل نسبة ٣٦ بالمئة مقابل١٦ بالمئة بالنسبة للذكور، كما تمثل للذكور فترة خيبة الأمل حيث نسجل نسبة ٤٠ بالمئة مقابل ١٤ بالمئة بالنسبة للإناث. كما يعرفها البعض بأنها فترة راحة حيث نجد فقط١١ بطالا.مما يؤكد أن واقع الشغل يفرض عليهم وظائف أقل تأهيلا و تخصصا و تفاديا لحالة الاحباط و اليأس يتقبل هؤلاء هذا النوع من الوظائف مما يستلزم علينا ضرورة ربط مسألة امتداد مدّة البطالة بالتكوين الجامعي حيث نحاول معرفة إن كان التكوين في اللغة العربية في حدّ ذاته عائقا للتوظيف ،ما تحقق أن ٤٨ من مجموع البطالين يرون أنها عائقا في تعينهم أي بما يعادل نسبة٤٨ بالمئة ،أما الذين يرون عكس ذلك فيمثلون نسبة٥٢ بالمئة و قد يعود ذلك إلى كون اللغة العربية غير مطلوبة في سوق العمل حيث أجمع الذكور على ذلك بنسبة ٣٠بالمئة من مجموع ٥٠ بطالا بينما أجمعت الإناث على ذلك بنسبة٣٧،٥ بالمئة من مجموع ٢٤ بطالة. كما اتفق كلاً الجنسين على أن سوق العمل يتطلب اتقان اللغات الأجنبية الذكور يمثلون نسبة ٢٠ بالمئة في حين الإناث تمثلن نسبة ٣٣،٣ بالمئة.كما اعتبروا سبب امتدّاد مدة بطالتهم كون أن الإدراة الجزائرية على الرغم من تعريبها منذ الاستقلال إلا أنها تعتمد في معاملاتها على لغة المستعمر (اللغة الفرنسية) حيث سجل الذكور نسبة ٢٠ بالمئة في حين سجلت الإناث نسبة ١٦،٤ بالمئة.علّمًا أن التكوينات التكميلية ببلادنا تدرس بدورها باللغة الفرنسية مما قد يشكل عائقا لهذه الفئة كون تكوينهم القاعدي باللغة الأم (العربية)،و هذا ما يتفق عليه أيضا كلاً الجنسين حيث الذكور يمثلون نسبة١٠ بالمئة في حين الإناث تمثلن نسبة ١٢،٥ بالمئة. و بالتالى تعدّ لغة المستعمر الفرنسي في الجزائر أداة علم ومعرفة مما يفسر ازدواجية استخدام اللغة في قطاع التعليم العالى خاصة في التخصصات العلمية التي تدرس بلغة المستعمر و حصر اللغة العربية في تعلم الأدب و الدين و القضاء الاسلامي التي

كانت فيما مضي هذه التخصصات من تأمين المدارس القرآنية و ذلك بما ورثته من المستعمر الذي زرع في المتعلمين بلسانه فكرة علمية اللغة الفرنسية و أدابية و خرافية اللغة العربية. و عليه فعلى الرغم من سياسة التعريب التي اتخذتها الدولة و ذلك بموجب سلسلة من القرارات الوزارية المؤرخة في (٢٥-٣-١٩٧١) ،(٢٢-١١-١٩٧٢) و التي تهدف إلى التعريب التعليمي بتعريب مناهجه و مقراراته و الاداري و ذلك لإحلال اللسان العربي محل الألسن الأجنبية و ذلك بالتعرف على المصطلحات المرتبطة بنوع التكوين المتبع و الذي يندمج في السير الشامل للتعريب ، فإن حملة الهجوم على التعريب في الجزائر حولت طلبة الشعب المعربة ابتداءا من الموسم الجامعي(١٩٧٧-١٩٧٨) إلى معاهد المعلمين مع إلزامية توقيع العقد المتعلق بالليسانس التعليمي و حرمانهم من إعداد دراستهم العليا لمدة خمس سنوات مما أضعف عملية تكوين الاطارات المعربة و ذلك بغية تمكين اللغة الفرنسية و تغيير القرار الوزاري الصادر في مايو ١٩٧٨ المتضمن ضرورة إلغاء التبعية للجامعات الفرنسية خاصة أن الذين هم في سدة الحكم و السلطة في بلادنا هم مفر نسين مع الاقتناع الكامل للإطارات الجزائرية على أن اللغة الفرنسية لن تزول عن التوظيف و هيئات العمل مما يضعف فرص تشغيل المتخرجين المعربين. و دعمًا لفرنسة الجزائر و الذي عبر عنها الباحث رابح السبع بأن التعريب يعني أن يجعل عربيا ما ليس بعربي، خاصة و أن هذا الأخير يتطلب الجهد و النوعية مما قد يلزمنا العودة إلى اللغة الفرنسية خاصة و أن اتفاقيات الاتحاد الأوربي في هذا المجال أكدت على ضرورة تكوين كفاءة تواصلية متعددة الثقافات بما يمليه نظام توحيد التعليم العالى(ل.م.د) و الذي يمكن الطالب الجزائري من سهولة التنقل إلى جامعات الأوربية خاصة الفرنسية التي تفتح أبوابها لأبناء الجزائر مما يؤكد وجوب إرادة سياسية في دعم هذا الاستعمال اللغوي و جعل الأسر الجزائرية بدورها مدعمة لهذا الخيار كإستراتجية لإدماج أفضل لأولادها مما قد يحجب البعد القومي للغة العربية و يجعلها سلعة كاسدة في سوق اللغة و العمل.علما أن التعريب في المغرب ما هو إلاَّ محاولة لاستعادة الذات المغاربية المستعربة أمام الذات المشرقية العاربة فهي ليست ضرورة للمعاصرة بقدر ما هي ضرورة للأصالة و إعادة دمج عنصر مهم كان قد أنسي من طرف الاستعمار الذي عمل على إبادة الأصول الحضارية و الثقافية وقبلهما اللغة و اللسان بهدم المدارس العربية وفق ما يمليه القرارا رسمي الذي أصدر في (٨-٣-١٩٣٨) الذي يعتبر العربي لسانا أجنبيا في الجزائر حيث فرض هذا الأخير اجبارية التعليم باللغة الفرنسية و جعل امتحان اللغة العربية امتحانا اختياريا دون إقرار تدريسها في المقررات الرسمية و ذلك بموجب مرسوم (١٣-٢-١٨٨٣) مما استلزم فيما بعد محاولة تعريب المحيط الاجتماعي الذي تزامن مع انحراف أهل القرار عن مسار التعريب و تعميم لغة المستعمر في مختلف الأنشطة الإدارية و الاقتصادية مما أعاد اللغة العربية في غربة عن أهلها و كأنها لغة أجنبية رغم جملة القوانين الصادرة التي توجب إلزامية تداولها كقانون ٧٠-٢٠ المؤرخ في (١٩-٢-١٩٧٠) ،و قانون٧٣-٥٥ المؤرخ في ١-١-١٩٧٣و قانون ٩١-٥ المؤرخ في ١٦-١- ١٩٩١ الذي أوجب ضرورة تعميم اللغة الأم في كل القطاعات في أجل أقصاه ٥-٧- ١٩٩٢ و الذي مُدَّت فيه آجال تنفيذه دون موعد محدد و ذلك بموجب مرسوم تشريعي الصادر في جويلية ١٩٩٢ مما أسهم في تجميد قانون التعريب و عودة اللغة الفرنسية في الخطاب الرسمي و الشعبي على حد سواء. و هذا ما نلتمسه في خطاب المبحوثين الذين يشيدون بفرنسة الادارة رغم تعريبها و الأفضلية في التوظيف للمتخرجين من قسم الترجمة و الأدب الفرنسي تصورا من المسيرين أن لهم القدرة على التحكم بلغتين و هذا ليس حال المتخرجين من قسم اللغة العربية كون المعرب ليس ثنائي اللسان.إذن واقع تداول لغة المستعمر مرتبطة بفكرة الفرانكفونية و لا يعني استعمالها كونها لغة ابداع و معرفة لأنها في سباق المنافسة اللغوية متأخرة عن اللغة الانجليزية.

هذا الطرح بكل معطياته نلتمسه في تصور البطالين للحلول المناسبة لخروجهم من وضعية البطالة حيث يعتبرون التكوين في اللغات الأجنبية ضروريا و ذلك بنسبة ١٢ بالمئة بالنسبة للذكور مقابل ١٨ بالمئة بالنسبة لإناث.كما تكون الحاجة إلى التكوين في الاعلام الآلي ضرورية حيث يمثل الذكور نسبة ١٤بالمئة مقابل ١٦ بالمئة. ما يميز الذكور رؤيتهم إلى ضرورة الهجرة إلى الخارج مقارنة بالإناث(٢٤ بالمئة) ،أما الإناث فتتميزين بالرغبة في مواصلة الدراسة و ذلك بنسبة٣٠ بالمئة و إن كان الذكور يمثلون نسبة ٢٤ بالمئة. و يبقي أن اللجوء إلى عمل مؤقت هو الحلّ

الأنسب حيث يمثل الذكور نسبة ١٨ بالمئة في حين تمثل الإناث نسبة ٢٤ بالمئة،مما يؤكد على أنهم على دراية بواقع الشغل مما يدفعهم إلى التكوين الاضافي قبل التخرج من الجامعة خاصة بالنسبة للذكور الذين يمثلون نسبة ٤٦ بالمئة مقابل فقط ٦ بالمئة بالنسبة لإناث و في الغالب هو تكوين في الإعلام الآلي مع تسجيل بعض لحالات التي قامت بتكوين في اللغات الأجنبية و حالة وحيدة قامت بتكوين ديني حسب التخصص لكي يكون إمام خطيب بالمسجد و بالفعل تمكن من الحصول على الشهادة التي تؤهله لذلك إلا أن رغبته في مواصلة الدراسة الجامعية منعته من المزولة و هو الآن يشتغل عون مكتبي في إطار سياسة عقود تشغيل الشباب. و أن القيام بتكوين اضافي في مرحلة ما بعد التخرج يخص عدادا قليلا من البطالين و التي تشمل فقط ٧ حالات،٢ بالنسبة للذكور و ٥ بالنسبة لإناث و التي تشمل بدورها التكوين في الإعلام الآلي ما عدا حالة وحيدة قامت بالتكوين في تسير الموارد البشرية و تظل الغاية من ذلك توسيع دائرة فرص الحصول على عمل و لو كان أقل تأهيلا و بعيدا عن التخصص كالعمل كأعوان إداريين و بأجور زهيدة بما يتوافق و سياسة التشغيل ببلادنا كحلول مؤقتة لإدماجهم. و ما نلاحظه أن الذكور أكثر ادماجا مقارنة بالإناث حيث يمثلون نسبة٩٨ بالمئة مقابل فقط٤٤ بالمئة و قد يعود ذلك إلى عامل الزواج و الإنجاب و ذلك بنسبة ١٠ بالمئة و الذي يؤكد تقصيرهن في عملية البحث و ذلك بنسبة ١٤ بالمئة مقابل ٤ بالمئة بالنسبة للذكور. لكن يعدّ السبب الرئيسي في امتداد مدّة البحث عن عمل إلى نقص فرص التشغيل حيث يجمع كلاً الجنسين على ذلك ،الذكور بنسبة مقدرة بـــ ١٨ بالمئة مقابل ١٤ بالمئة بالنسبة لإناث. ما يميز الاناث أن من بين أسباب بطالتهن إلزامية العمل في القطاع التربوي و الذي يعني الوظيفة الدائمة و المستقرة و الملازمة لتدريس اللغة العربية و ذلك باجماع ١٦ بالمئة منهن مقابل ٨ بالمئة للجنس الآخر مما يبرر الفشل المتكرر في مسابقات التوظيف نظرا لعدد المناصب القليلة في هذا القطاع حيث يمثل الذكور نسبة ٢٠ بالمئة في حين تمثل الإناث نسبة ١٢ بالمئة مما يعزز بدوره

سبب أن الشهادة في هذه الشعبة غير مطلوبة في سوق العمل و ذلك بنسبة ١٠ بالمئة بالنسبة لإناث مقابل ٨بالمئة للذكور.

اضافة إلى عامل الرشوة الذي خص الذكور بنسبة ٢٠ بالمئة مقابل فقط ٤ بالمئة بالنسبة لإناث. اضافة إلى عوامل أخرى كضعف شبكة العلاقات الاجتماعية و غياب الحظ التي لم يركز عليها المبحوثين من حيث التصور لكن من جانب عملي تؤكد الدراسة أن ٤٠ بالمئة من الذكور تحصلوا على عمل بفضل العلاقات الشخصية دون تسجيل أية حالة بالنسبة لإناث. مع التسجيل في وكالة التشغيل و الاتصال بالمؤسسات و استخدام الوسائل المادية و النفوذ و ذلك بنسبة ٢٠ بالمئة بالنسبة لكل وسيلة بحث حيث تبقي الوسيلة الغالبة بالنسبة لإناث هي التسجيل على مستوي هذه الأخيرة و ذلك بنسبة ١٦ .و هنا نستخلص هشاشة الوضعية فيما يخص تشغيل هذه الفئة المتخرجة من هذه الشعبة حيث خص تشغيلهم في القطاع الموازي بـــ ٣٠ بالمئة بالنسبة للذكور مقابل فقط ١٨،٢ بالنسبة لإناث مما يفسر موقف النساء من سوق العمل و مدي تكيف الرجال مع هذا الواقع.

العمل في القطاع الرسمي خص الإناث دون الذكور و ذلك بنسبة ٨١،٨ بالمئة مقابل ٣٨ بالمئة. لكن هذا لا يدل على ادماج أفضل لأن العمل يكون بعقود عمل محددة المدة و بأجر حددته الحكومة بـــ ١٥ ألف دينار جزائري و هو أجر متدني مقارنة بغلاء الأسعار و المعيشة. ما جلب انتباهنا أن التوظيف في القطاع الخاص يتم بشكل غير رسمي و قانوني مما يؤكد واقع الاستخدام المتدني للقوى البشرية المتعلمة من حيث مضمون العمل و الأجر و لقد عبر عنه الذكور بحالات عدم الرضي عن العمل و ذلك بنسبة ٨٠ بالمئة. إن واقع التكيف مع عالم الشغل حسب تصريحات المبحوثين يجعلهم يتقبلون الوظائف الهاشة و البعيدة ككل البعد عن تكوينهم مما يحقق جلب بعض المال(المصروف اليومي) و كون أن مشكلة البطالة عامة مع اكتساب الخبرة المهنية في اطار عقود التشغيل المسطرة من قبل الدولة لعلها تعزز حظوظهم مستقبلا في الحصول على عمل أفضل. مع تسجيل موقف الرفض بالنسبة لإناث فيما يخص التشغيل الغير رسمي و خيار البقاء في البطالة ،هذا الخيار المرتبط بتدهور الوضعية الاقتصادية للبلاد حيث ظهرت بطالة الجامعيين في أعقاب الأزمة البترولية لسنة ١٩٨٦ و التي أدت إلى ارتفاع نسبة المديونية المقدرة بـــ ٢٦ مليار دولار مع ارتفاع نسبة التضخم التي قدرت بـــ ٩ بالمئة و انخفاض قيمة النقد بـــ ٢٠ بالمئة ،مما يعبر عن هشاشة الوضع المالي الناتج

عن برامج التعديل الهيكلي و الخوصصة حيث كانت فيه الآلة الاقتصادية شبه مشلولة مما أوجب تراجع الدولة عن تعيين خريجي الجامعات و ارتفاع معدلات بطالة الشباب المتعلم مع وجوب أزمة سياسية و أمنية خانقة في الجزائر. علما أن هذا الحديث لا يخص الجزائر فقط بل معظم دول المنطقة العربية مما يجعل من انسحاب الدولة عامل مزيفا فيه من اللبس ما يدعونا للنظر في التجربة الآسيوية كتجربة رائدة في التنمية حيث لعبت الدولة دورا بارزا في عملية النهضة الاقتصادية و الاجتماعية.و إن كانت الحكومة الجزائرية أردت التقليص من حجم بطالة المتعلمين و ذلك وفق ما يمليه المرسوم التنفيذي رقم ٩-١٩٣ المؤرخ في ١٩٩٦،و المرسوم التنفيذي رقم٩٨-٤٠٢ المؤرخ في ١٢ -٩-١٩٩٨ والذي في التطبيق لم يسهم في إدماج حقيقي لهذه الفئة الشابة المتعلمة لأنه نادرا ما تجدد عقود التوظيف التي من المفروض أن تجدد في غضون سنة مما أوجب فيما بعد مجموعة من المراسيم تقر بتمديد مدة عقد العمل إلى ثلاث سنوات و عليه اقترح الخبير الاقتصادي الدكتور محمد مبتول إلى ضرورة وجود اصلاحات ميكرو-اقتصادية مستعجلة تساهم في توظيف الاطارات الشابة خاصة في قطاع الخدمات الذي يعد القطاع الأكثر توظيفا ،حيث ساهم هذا الأخير في سنة ٢٠٠٧ من تحقيق نمو اقتصادي قدر بـــ ٧ بالمئة علما أن الجزائر حققت نموا خارج قطاع المحروقات قدر بـــ ٦،٥ بالمئة و ذلك لنفس السنة. علما أن استحداث الوظائف الدائمة تعد نادرة و التي تكون نسبيا لصالح المتخرجين من أقسام العلوم الدقيقة مما يؤكد هشاشة العلاقة القائمة ما بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات التكوينية خاصة و أن هذه الأخيرة تحتاج لخرجين متحكمين في الجانب التقني و اللغوي(اللغة الانجليزية و حتى الصينية). كما دعمت برامج الاصلاح الهيكلي عملية استحداث الوظائف بما فرضه صندوق النقد الدولي من شروط،إبتداءا من برنامج التثبيت الاقتصادي الأول الذي يمتد من ٣١-٥-١٨٨٥ إلى ٣٠-٥-١٩٩٠ و كذلك برنامج التثبيت الثاني الذي يمتد من ٣-٦-١٩٩١ إلى ٣٠-٣- و ١٩٩٢ و كذلك نجد برنامج التثبيت الثالث من شهر أفريل ١٩٩٤ إلى شهر مارس ١٩٩٥ و التي في الواقع لم تحقق الأهداف المسطرة مما جعل الدكتور فراجي محمد أكلي يدعو الباحثين في مجال علم الاجتماع و الاقتصاد إلى ضرورة تكثيف الجهود لتحديد أبعاد و خصوصيات الانفتاح الاقتصادي بالجزائر خاصة و أن نسب المناصب المؤقتة تشهد ارتفاعا ملحوظا مما أوجب في بعد برامج هيكلية أخري كبرنامج الانعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين (٢٠٠١-٢٠٠٤) حيث لم يسهم هذا الأخير في استحداث مناصب شغل المتوقعة حيث تم فقط إحداث فقط ٧٥١٨١٢ منصب أين تمثل الوظائف الدائمة ٤٦٤٩٤٣٠ منصب أما الوظائف المؤقتة فتمثل ١٩٢٨٨٠ منصب شغل، كما مس هذا البرنامج القطاع الخاص الذي خص فيه ٢٢٤٠٠ مؤسسة و ذلك مع نهاية شهر جوان ٢٠٠٤. و مواصلة لجهود الدولة في محاولة القضاء على البطالة تم ادراج برنامج اقتصادي آخر يمتد ما بين(٢٠٠٥-٢٠٠٩) و الذي تمكن من استحداث ١٢٢٠٠ منصب شغل منها ٧٥٦٠٠ منصب شغل دائم.كما نجد برنامج التوطيد الاقتصادي و الذي خصص لقطاع الشغل مبلغ ٣٥٠ مليار د.ج بهدف ادماج خريجي الجامعات أ ين انخفضت نسبة البطالة في سنة ٢٠١٠ بـــ ١٠ بالمئة و هذه الانجازات المحققة تعود إلى ارتفاع أسعار البترول مما جعل الخبراء الاقتصاديون يرون خطورة الإعتماد الكلي على مداخيل المحروقات باعتبارها خطأ استراتجي في زيادة معدلات النمو. كما أن مؤشرات انخفاض البطالة و بالأخص بطالة الجامعيين متضاربة حيث أعلن خبراء من صندوق النقد الدولي أن نسبة البطالة المعلن عنها في الجزائر ليست فعلية و التي قدرت حسب الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر بـــ ١٥،٣ بالمئة في حين أعلن تقرير البنك الدولي أن النسبة في حدود ٢١ بالمئة خاصة و أن الشباب يعانون من التهميش و التميز مما يجعل استراتجية الحصول على عمل تتميز بالمحسوبية و تقديم الرشوة و الاعتماد على العلاقات الشخصية و عليه أجهزة الدولة تعد أجهزة ايديولوجيا تقدم واعيا زائفا للواقع الاجتماعي و ذلك بالمفهوم الماركسي. مما يدفع بالنساء البطالات إلى التجند في العمل المنزلي مع كثرة الطلب على التوظيف في القطاع التربوي خاصة مع ارتفاع حصص تعليم الإناث علما أن القطاع العام كان يمثل لهن المستخدم الرئيسي لهن في مجال العمل.إذن لا يمكن انكار حجم امتداد مدة البطالة خاصة بالنسبة للتخصصات الانسانية و كان بحثنا هذا خص شعب الآداب و اللغة العربية التي تشكل بالفعل عائقا في الاندماج المهني و أن الوضع

الاقتصادي يعد عاملا رئيسيا في تفاقم معدلات البطالة.مما يتطلب ضرورة ربط التكوين في هذا الفرع بمشاريع التنمية دون حصرها فقط في قطاع التربية مع ضرورة إعادة النظر في نموذج بناء هويتينا و تفعيل اللغة العربية في قطاعات شتي بتغيير التصورات بالعودة إلى ثقافة الاعتزاز بالهوية الاسلامية و تحول دور الأسرة المدرسة في غرس مبادئ الهوية و الانتماء في نفوس أبنائنا.

المراجع:

١ - GILBERT GRANDGUILLAUME. Les enjeux d'une politique liunguistique. l'interpénétration des cultures dans le bassin occidental de la méditerranées. sorbonne.٢٠٠١-١١-١٤. édition mémoire de la méditerranées. paris.٢٠٠٣.p(١١٠-٩٩)

٢ - E –ERIKSON. Adolescence et crise. paris. flamarion.p١٠

٣-محمد عابد الجابري ،نحن و التراث ،المركز الثقافي العربي ،دار الطليعة الدار البيضاء، بيروت ،١٩٨٠.

٤- ميلود تومي،إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية ،الملتقي الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات:المعرفة الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي ،جامعة بسكرة الجزائر،١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٣.

٥- وناس المنصف، مجتمع المعرفة و الاعلام ،الإذاعات العربية ،العدد ٤،جامعة الدول العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية،٢٠٠٢،ص١٨.

٦- the économist (١٦-١٠-١٩٩٩)p١٤٥ منظمة التعاون الاقتصادي و الاجتماعي :

٧- المكتب الاقليمي للدول العربية ،تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي.

٨- المركز العربي الاقليمي للدراسات الإعلامية للسكان و التنمية و البيئة ،حرية الرأي و التعبير و حرية المعلومات :الركيزة الأساسية لمجتمع المعرفة، القاهرة ، الدراسات الإعلامية ،عدد ١١٣، ديسمبر٢٠٠٣،ص١٧٧.

٩- أبو زيد أحمد ، المعرفة و صناعة المستقبل ،الكويت ،سلسلة الكتاب العربي ،٦١، ٢٠٠٥،ص٩.

١٠- فلوريان كولماس، اللغة و الاقتصاد،ص١٢٠.

١١-عبد الله واثق شهيد، تجربة سورية الرائدة في تعريب العلوم في التعليم العالى، مجلة مجتمع اللغة العربية ،دمشق، العدد ٧٩،الجزء ٣،ص ٤٦٧.

١٢- محمد بلقاسم خمار ،دور النخبة المثقفة في حوار مع الذات:ص٤٦.